

أزمة انهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية طارئة أم أزمة هيكلية دائمة؟

أ. بلقاسم سرايري، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص:

تناول المقال أزمة انهيار أسعار النفط لعام 2014؛ ولفهم أسباب هذه الأزمة وأفقها الزمني، استعرض الباحث طبيعة الأسواق النفطية حاليا، والأطراف المتدخلة فيها والعوامل المحددة للأسعار؛ وأبرز من خلال التحليل دور بعض العناصر في أزمة انهيار الأسعار الحالية: دور التقدم التكنولوجي في زيادة العرض وتوسيع قاعدته لتشمل أنواعا جديدة من النفط غير التقليدي التي لم يكن ممكنا استغلالها في ظل شروط الإنتاج السابقة، وخلص الى توقع استمرار الأزمة لفترة متوسطة على الأقل. الكلمات المفتاحية: الأسعار، النفط، الأزمة، الجزائر

Résumé :

Cet article a trait à la crise d'effondrement du prix du pétrole de 2014 ; et pour mieux saisir ses motifs et son horizon temporel, on a étudié la nature des marchés pétroliers actuels, ses intervenants et les déterminants des prix ; et l'analyse a pu faire ressortir des éléments dont le rôle a été déterminant dans la crise actuelle : une avancée technique qui permet dorénavant l'exploitation du pétrole non conventionnel, ce qui signifie augmentation significative de l'offre. En conclusion on prévoit la poursuite de la crise, au moins, à moyen terme.

مقدمة

استرعى الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط في منتصف عام 2014، والذي لا يزال مستمرا إلى الآن (منتصف عام 2017)، انتباه واهتمام خبراء النفط والاقتصاد في كل بلدان العالم تقريبا، وخصوصا في تلك التي تعتمد على هذا المورد الاقتصادي بشكل أساسي، كما هو حال الجزائر، وذلك للعواقب والآثار الاقتصادية السلبية المحتملة لذلك. وقد جاء الانخفاض الحاد بعد مرحلة طويلة من ارتفاع الأسعار، بدأت مع مطلع الألفية الجديدة واستمرت إلى غاية انفجار الأزمة، وإن تحلل هذه

المرحلة موجات تراجع قصيرة، لم تؤثر على الاتجاه العام التصاعدي لمنحنى الأسعار، والذي بلغ في مرات عديدة معدلات قياسية، كما كان الأمر في صيف عام 2008، أين وصل سعر برميل خام البرنت في سوق لندن أعلى مستوى في تاريخ النفط بـ 147 دولار للبرميل.

وبعد حدوث هذه الأزمة، وكالعادة بعد كل أزمة، بدأ الاقتصاديون وخبراء النفط، كلٌّ من زاويته، في البحث في أسباب نشوء هذه الأزمة، وتحليل آثارها المحتملة.

من جهتنا، واعتباراً لأهمية الإيرادات النفطية ودورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، سنحاول تحليل هذه الأزمة من الزاوية التي تمم الاقتصاد الجزائري، وهي زاوية البعد الزمني الذي يمكن أن تمتد إليه هذه الأزمة، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: هل أزمة الأسعار الحالية هي أزمة ظرفية طارئة أم هي أزمة هيكلية دائمة؟ أو بعبارة أخرى، هل هي أزمة ظرفية مرتبطة بظروف طارئة ومحددة، وستستمر لفترة قصيرة أخرى ثم تنتهي، أم هي عكس ذلك أزمة هيكلية ودائمة؟ والأسعار ستبقى منخفضة لفترة طويلة، لأن معطيات جديدة قد استحدثت في سوق النفط؛ وعليه يُصبح البحث عن مصادر تمويل جديدة للاقتصاد الجزائري وتكيفه مع الواقع الجديد أكثر من ضرورة.

إن استمرار هذا الانهيار الكبير في مستوى الأسعار لمدة 3 سنوات كاملة، رغم التحسن الطفيف قياساً لبدايات الأزمة، يجعل محاولة الإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيسي تقضي بضرورة دراسة طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة للأسعار في هذه السوق، والبحث في فرضية ظهور معطيات جديدة في الأسواق الدولية أدت إلى تغيير في أساسيات تكوين السعر.

وبناء على ما سبق سي طرح المقال الأسئلة الفرعية التالية:

- أين يتحدد السعر؟ وتسمح لنا الإجابة التعرف على أسواق النفط المختلفة.
- ومن يحدد السعر؟ أي من هي الأطراف المتدخلة والمؤثرة في هذه الأسواق النفطية.
- وما الذي يُحدد السعر في السوق النفطية؟ أي ما هي العوامل المحددة والمؤثرة في السعر؟

وسيكون هيكل المقال على الشكل التالي:

يتناول المقال في القسم الأول هيكل الأسواق النفطية ثم يبين الأطراف الفاعلة ذات العلاقة بهذه الأسواق في القسم الثاني، لينتقل بعد ذلك إلى تحليل مختلف العوامل المحددة والمؤثرة في عملية

تكوين الأسعار في السوق في القسم الثالث، ليخلص في الأخير إلى تأكيد أو نفي وجود معطيات جديدة ذات وزن تكون قد ساهمت في تغيير قواعد تحديد السعر في السوق النفطية.

1. أنواع الأسواق النفطية؟

تنقسم الأسواق النفطية عموماً إلى نوعين: أسواق نفطية سلعية وأسواق نفطية مالية

أولاً - السوق السلعية (المادية) Le marché physique

وتشمل سوق العقود والسوق الفورية

أ- سوق العقود: الطويلة الأجل والعقود الأخرى

تعتبر سوق العقود الطويلة الأجل هي السوق التقليدية في قطاع النفط، ويحكمها نظام تسعيري ثابت ومستقر، فقد كانت أسعار النفط تتمتع بقدر كبير من الاستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من أوبك إلى أن تخلت المنظمة في منتصف الثمانينيات عن نظام تحديد الأسعار (الأسعار الرسمية) وصارت تكتفي بتحديد سقف الإنتاج مع ترك تحديد الأسعار لقوى السوق،¹ وقبل ذلك أيضاً، كانت الأسعار في ظل هيمنة الشركات الاحتكارية تتحدد بقرار من هذه الأخيرة (الأسعار المعلنة). أدى وضع عدم الاستقرار في السوق النفطية وتقلب أسعار النفط الذي أعقب التحولات الكبيرة في السبعينيات والثمانينيات إلى تطور سوق جديدة للعقود هي سوق العقود الآجلة السلعية Forward كأداة للتحوط ضد مخاطر تقلب الأسعار.

وفي هذا النوع من العقود يلتزم البائع بتسليم شحنة النفط للمشتري عند تاريخ محدد في المستقبل (أيام معدودة، أشهر، سنة) مقابل سعر متفق عليه مسبقاً. ويلجأ طرفا العقد إلى هذا النوع من العقود لتحقيق رغبات متباينة: المشتري يرغب في تأمين الإمدادات في المستقبل بسعر مناسب، وهذا العقد يؤمن له ذلك بسعر متفق عليه قبل حلول موعد الاستلام بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسلم الشحنة عند إبرام العقد وتخزينها إلى وقت الحاجة إليها، وعليه يكون المشتري مستعداً لدفع مقابل يزيد قليلاً عن سعر السوق الفورية، أي سعر يتضمن تكاليف التخزين؛ والبائع من جهته، يرغب هو الآخر في التحوط لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلاً عند تسليم السلعة.²

ب - السوق الفورية

السوق الفورية للخام هي سوق لمبادلة شحنات النفط التي لا تخضع لنظام العقود الطويلة الأجل، وتتحدد فيها الأسعار بشكل حر ويومي، ويكون الدفع نقداً والتسليم فورياً. وقد ظهرت هذه السوق في الثمانينيات، حيث وإلى حدود تلك الفترة، لم يكن هناك وجود تقريباً لسوق حقيقية للنفط الخام، بالمعنى المتعارف عليه لكلمة سوق، أي بمنتجين يعرضون سلعتهم في السوق ومستهلكين يطلبون هذه السلعة، وذلك بسبب وضعية الاحتكار السائدة في القطاع، والناجمة عن اعتماد الشركات النفطية الكبيرة استراتيجية الاندماج الكامل في الصناعة النفطية: من البئر إلى المضخة، فهي المنتج والمستهلك في ذات الوقت.

وقد كانت هذه السوق في الأول موجهة أساساً لتداول الكميات الفائضة من عرض النفط التي لم تخضع للعقود الطويلة الأجل، ثم تطورت شيئاً فشيئاً مع زيادة الإقبال عليها وتحولها لسوق للمشتريين، وتراجع دور سوق العقود الطويلة الأجل - سوق أوبك - ، وتعزز دورها أكثر بعد أن تحول سعر خام البرنت³ إلى سعر مرجعي أساسي في السوق النفطية، وأصبحت الأسعار المطبقة فيها مجزية أكثر من أسعار العقود الطويلة، وهو ما شجع الدول المنتجة على تصريف قسم من إنتاجها في هذه السوق.⁴

تمثل السوق الفورية حالياً حوالي الثلث من حجم المبادلات في السوق السلعية، ولم تكن عام 1973 تمثل سوى ما نسبته 1% فقط، والثلاثان الآخران تمثلهما سوق العقود. وتنظم السوق الفورية في شكل شبكة اتصال يتواصل عبرها المتدخلون في السوق فيما بينهم، ولا يوجد مكان محدد لها، وإنما ما هو موجود هو مجموعة مراكز أساسية موزعة على عدة جهات في العالم: روتردام لسوق أوروبا، والساحل الشرقي للولايات المتحدة لسوق أمريكا الشمالية، والكرايب لأنواع الخام القادمة من أمريكا اللاتينية خصوصاً، وسنغافورة لسوق جنوب شرق آسيا. وتشكل هذه السوق من فئة المشتريين وتمثلها أساساً الشركات النفطية الكبيرة: الرئيسية Majors والمستقلة، وفئة الباعين وهم السماسرة والتجار، إذ يفضل جل المنتجين طريقة البيع غير المباشر، من خلال توكيل مهمة بيع الإنتاج، لهؤلاء السماسرة لخبرتهم في عمليات البيع والشراء.

ثانياً - الأسواق النفطية المالية (الآجلة)

هي أسواق لا يتم فيها تبادل شحنات من النفط، وإنما تبادل أنواع محددة من العقود هي عقود المستقبلات في شكل عقود معيارية *standardisés*، أي عقود تحمل صفة الأوراق المالية، فهي إذن أسواق آجلة *Marchés à terme*، وهي أسواق مالية في الأساس؛ والمستقبلات هي تعهدات بيع أو شراء كمية معيارية من السلعة عند تاريخ محدد في المستقبل، حتى ولو أنه نادراً ما ينتهي العقد بتنفيذ عملية التبادل فعلياً، لأنه في العادة تباع هذه العقود قبل آجال استحقاقها؛ غير أنه وفي حالة ما إذا حدث تبادل فعلي لشحنة النفط في المستقبل، فسيكون ذلك في نهاية مدة العقد، وبالسعر المتفق عليه عند تاريخ إبرام العقد أول مرة.⁵ وأكثر من يلجأ إلى هذا النوع من العقود هم المتعاملون الصناعيون بهدف التحوط ضد أخطار ارتفاع الأسعار. وقد ظهرت في هذه الأسواق المالية فيما بعد منتجات مالية مشتقة أخرى كالخيارات *Options* والمقايضات *Swaps*.

2. الأطراف المتدخلة والفاعلة في الأسواق النفطية؟

تتدخل أطراف عديدة في السوق النفطية، وتمارس هذه الأطراف تأثيرها في السوق بشكل أو بآخر وبأسلوب مباشر أو غير مباشر، غير أنه إجمالاً، هناك أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحياناً، وتتعارض في الغالب الأعم، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية الدولية والبلدان المالكة للاحتياطيات النفطية، سواء المنتمية منها أو غير المنتمية لمنظمة أوبك، وذلك عبر الشركات النفطية الوطنية التابعة لها، ونادي الدول المستهلكة.

أ- الشركات النفطية الدولية *IOCs*:

إن الطرف الأساسي الأول في المعادلة النفطية الدولية هي الشركات النفطية الدولية التي تؤدي دوراً استثنائياً في السوق النفطية. وتاريخياً، فقد كانت الشركات الكبرى المعروفة بالشقيقات السبعة، ولفترة طويلة هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريباً في السوق النفطية الدولية: من بدايات اكتشاف البترول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى مطلع الستينيات، فهي من كان يحتكر الاحتياطيات والإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد مستوى الأسعار وفق ما يخدم مصالحها.⁶ بدأت معالم السوق النفطية الدولية في التغير مع نشأة منظمة أوبك، وتجسد هذا التغير بشكل واضح في بداية السبعينيات مع قرار جل البلدان المنتجة تأميم قطاعها النفطية. وبعد هذا التحول الهيكلي الهام في تركيبة السوق، فقدت الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة كثيراً من

الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت السيطرة على قسم معتبر من الاحتياطيات والإنتاج، إلى درجة أصبح إنتاجها النفطي في نهاية السبعينيات لا يمثل سوى نسبة 15 % من مجموع الإنتاج العالمي، بعد أن كانت النسبة في حدود 60 % في بداية عام 1973. غير أنها، وبعد تحولات سنوات الثمانينات ثم صعود موجة العولمة الاقتصادية، استطاعت أن تستعيد مكانتها من جديد.

الجدول رقم 01 : أهم خمسة شركات نفطية خاصة في العالم سنة 2014

(الوحدة : مليار دولار)

الشركات	البلد	رسملة	الإنتاج (10 ⁶)	الاحتياط (10 ⁹)
إكسون.موبيل	الولايات	416	2.2	13
رويال.دوتش.شل	هولندا-	238	1.6	6
شفران	الولايات	220	1.8	6
بريتيش.بتروليوم	المملكة	134	2.1	10
توपाल	فرنسا	112	1.2	6

المصدر: Jean-Pierre Hansen & Jacques Percebois ; « Energie: Economie et politiques » ; 2^{ème} édition (Bruxelles : Editions de boeck, 2014) ; P.240

إذن، بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والتكيف مع شروط الإنتاج الجديدة وإعادة صياغة العلاقة مع البلدان المنتجة وفق شكل جديد أساسه عقود تقاسم الإنتاج، ومن ثمة العودة من جديد وبقوة إلى الساحة النفطية الدولية، واسترجاع مكانتها كفاعل رئيسي أول فيها، خصوصا بعد بروز مصاعب لدى الشركات النفطية الوطنية الناشئة وعجز على مواكبة التحولات الاقتصادية والتقنية الكبيرة في صناعة النفط ذاتها، بسبب نقص الخبرة الفنية والإمكانات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي، وهو ما تملكه الشركات النفطية العملاقة. وهذا هو سبب إقدام جل الدول النفطية على إعادة فتح قطاعها النفطي من جديد.

ب- البلدان المنتجة (نادي منظمة أوبك):

إن الطرف الرئيسي الثاني هي الدول المنتجة الأعضاء في أوبك. ولقد كان دور هذه الدول في البداية غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير

ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، وبدأ الوضع في التغير نسبياً في بداية الخمسينيات، مع أولى محاولات تصحيح الوضع مع صعود تيار الاستقلال السياسي، وكانت أشهر محاولة تلك التي قام بها مصدق في إيران عام 1953، والتي انتهت بالفشل، بسبب التدخلات الغربية التي لم تكن لترضى ببسط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية.⁸ لقد كانت تجربة مصدق الفاشلة درساً للبلدان المنتجة، التي تعلمت من الدرس أن العمل الفردي مصيره الفشل، وبدأت تتبلور فكرة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي شيئاً فشيئاً، إلى أن تم إنشاء منظمة أوبك،⁹ والتي كان هدفها المعلن هو الدفاع عن حقوق المنتجين وتحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى.¹⁰

ولقد عرف دور منظمة أوبك على امتداد العقود السابقة فترات من المد والجزر، فتألق في فترات معينة - السبعينيات مثلاً - وانحصر أحياناً أخرى، غير أن تأثير المنظمة لا يزال قائماً، وقد ساعدها في ذلك تركيز القسم الأكبر من الاحتياطات في بلدانها.

ج- المنتجون غير الأعضاء في منظمة أوبك:

دفعت عمليات التأميم في السبعينيات الشركات النفطية الكبيرة إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، بحثاً على تنويع مصادر التمويل؛ وقد أدى ذلك إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبرز عدد معتبر من المنتجين غير الأعضاء في أوبك ابتداءً من سنوات الثمانينات، إلى درجة تجاوز فيها إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلاً في عام 1985 نسبة 70% من حجم الإنتاج الكلي؛ ورغم تراجع هذه النسبة كثيراً بعد ذلك، إلا أن حجم الإنتاج في هذه البلدان لا يزال معتبراً،¹¹ وهو ما يمثل ضغطاً على منظمة أوبك يمنعها من زيادة الإنتاج، على الأقل على المدى المنظور، لأنه يتوقع على المدى البعيد تراجع إنتاج هذه البلدان، لأن أكثرها قد استنزفت احتياطياته، وعلى سبيل المثال فإن 50% من آبار النفط في المكسيك مهددة بالنضوب في السنوات القليلة القادمة.

الجدول رقم 02: إنتاج الخام لأهم عشر دول منتجة غير عضوة في أوبك وترتيبها العالمي في 2015

(الوحدة: 1000 برميل/يوم)

المرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	فيدرالية روسيا	10111	15	كازاخستان	1321
3	الولايات المتحدة	9430	16	كندا	1263
4	الصين	4273	18	كولومبيا	1005
10	البرازيل	2437	19	سلطنة عُمان	885
11	المكسيك	2266	20	المملكة المتحدة	879
14	النرويج	1567	21	أذربيجان	786

المصدر: أوبك، التقرير الاحصائي السنوي (Annual Statistical Bulletin) 2016.

د- البلدان المستهلكة (نادي الوكالة الدولية للطاقة):

لم تكن الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ترى ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين، فقد كان الشعور العام السائد هو أن البترول موجود بوفرة، ويمكن الحصول عليه بأسعار مقبولة، خصوصا والصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة (الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا). لكن بعد التحول الكبير في السبعينيات، استشعرت الدول المستهلكة لأول مرة هشاشة السوق النفطية، وخطورة مسألة الأمن الطاقوي Sécurité énergétique، على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل. وإن تراجع هاجس الأمن الطاقوي على المدى القصير (إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين)، مع بروز عدد كبير من البلدان المنتجة. فإن هاجس التموين لدى المستهلكين، خصوصا بلدان أوروبا الغربية، لا يزال قائما على المدى الطويل، خصوصا مع تركيز البترول في منطقة واحدة هي منطقة الشرق الأوسط.¹²

الجدول رقم 03: حجم الطلب والواردات من النفط الخام في أسواق الاستهلاك الرئيسية

(الوحدة: مليون برميل / يوم)

المجموع	حجم الواردات (أسواق الاستهلاك الرئيسية)				مصادر التمويل
	باقي العالم	ش.ج. آسيا	أوروبا الغربية	و. المتحدة	
43.63	4.04	16.34	11.90	11.36	حجم الواردات 2002
18.06	1.23	11.29	3.24	2.31	- منها من
92.97	29.82	30.69	13.06	19.40	حجم الطلب 2015
43.04	4.63	20.63	10.43	7.35	حجم الواردات 2015

المصدر: أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2012 والتقرير الإحصائي السنوي 2016

وتؤدى الوكالة الدولية للطاقة التي تأسست عام 1974 دور راعي مصالح الدول المستهلكة الأساسية، وتعتبر حالياً أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية، ويهدف برنامج عملها الى دفع الدول الأعضاء نحو ترشيد استعمال الطاقة وتطوير بدائل للبتروول وتحسين الفاعلية الطاقوية، كما تعمل على تحقيق أهداف رئيسية أخرى كضمان الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة وتبني الإجراءات المشتركة لمواجهة انقطاع الإمدادات البترولية وتقليص الاعتماد على البترول المستورد وتشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

3. محدّدات أسعار النفط في الأسواق النفطية؟

إن توقع اتجاه تطور سعر برميل النفط على المدى المتوسط أو الطويل هو أمر في غاية الصعوبة، وذلك لتعدد العوامل التي تحكم أو تؤثر في تكوين هذا السعر، غير أنه على الإجمال يمكن تحديد تسعة عوامل¹³ تكاد تتفق عليها الأدبيات الاقتصادية، منها عوامل تخص جانب العرض وأخرى تخص جانب الطلب، وهذه المحدّدات هي على التوالي: مستوى الاحتياطي وتوقعات نضوبه، ووفرة العرض في السوق وكلفة الوصول إليه، ومعدل استعمال طاقات الإنتاج، والطاقة الاستيعابية للاقتصاديات المصدرة، ومستوى نمو الطلب على البترول، وقدرة بعض المنتجين على التأثير في السوق، والمضاربة في الأسواق المالية النفطية، وتطور مستوى سعر صرف الدولار، والظروف السياسية.

وفيما يلي تحليل دور كل عامل من هذه العوامل التسعة على حدة:

أولاً - مستوى الاحتياطي وتوقعات نضوبه

إن النفط مادة ناضبة، وككل مادة ناضبة، يكون مستوى الاحتياطي المتوفر من هذه المادة محددًا أساسيًا لسعر السلعة في السوق. وقد أثبتت دراسات نظرية وتطبيقية متعددة فيما يخص البترول وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الاحتياطات وسعر السلعة في السوق، ولعل أقدم وأشهر هذه الدراسات هي دراسة المفكر الاقتصادي الأمريكي هوتلينغ (Hotelling) التي صدرت عام 1931، والتي اعتبرت فيما بعد أساس نظرية الموارد الناضبة، ودراسة هيبير Hubbert صاحب نظرية الذروة النفطية Peak oil التي تعتبر امتدادًا لأعمال سابقه.

في دراسته، انطلق هوتلينغ من فكرة اعتبار احتياطي البترول في الأرض أصلًا كباقي الأصول له عائد يساوي الربح الرأسمالي الناتج عن ارتفاع قيمة الأصل خلال الزمن، وخلص إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومسألة نضوب الاحتياطي.

بعد ذلك، ورغم أهمية العمل الذي قدمه هوتلينغ، فإن بعض المفكرين الاقتصاديين لم يترددوا في توجيه الانتقادات الحادة، بل والتشكيك في النتيجة التي توصل إليها هوتلينغ أصلاً، ذلك أن هذا الأخير، حسب هؤلاء النقاد، انطلق من فرضية أساسية غير صحيحة وهي أن حجم الاحتياطي معلوم مسبقاً، والمتعارف عليه بين الباحثين الاقتصاديين أن حجم الاحتياطي متغير لأن مفهوم الاحتياطي لديهم غير المفهوم عند علماء الجيولوجيا. فمفهوم الاحتياطي عند علماء الاقتصاد وخبراء النفط يجمع بين بعدين اثنين، تقني واقتصادي، وهم يُميزون بين ثلاثة أقسام من الاحتياطي: مُؤكَّد ومُحتمل ومُمكن (المُؤكَّد هو الذي تزيد إمكانية استخراجها في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية العادية على نسبة 90 %، فيما الاحتياطي المحتمل هو ذلك الذي تزيد إمكانية استخراجها عن نسبة 50 %، والاحتياطي الممكن هو الذي تتراوح إمكانية استخراجها بين 5 و 10 %). ويستنتج من ذلك أن تقدير الاحتياطات يخضع لتغيرات الشروط الاقتصادية والتقنية، فضلاً على أن مسألة التقدير ذاتها هي مسألة خلافية بين الهيئات والمنظمات المختصة، حيث تختلف الهيئات الدولية المتخصصة في تقدير أحجام هذه الأقسام الثلاثة، بل وتكون هذه التقديرات أحياناً متباينة بشكل كبير، وذلك لاختلاف في الأهداف والمعايير المستخدمة في التقدير.

ثانيا- وفرة العرض في السوق وكلفة الوصول إليه

إن المعطى الجديد في مسألة العرض هو أن تطورا تقنيا كبيرا قد حدث منذ مطلع الألفية الجديدة، وأصبح يسمح باستغلال أنواع عديدة من النفط التقليدي وغير التقليدي، ما يساهم بقوة في زيادة حجم العرض، حيث من جهة أدى ابتكار طرق وأساليب وأدوات جديدة لاستخراج النفط الى انخفاض كبير في تكاليف الاستغلال، وفتح بذلك باب استغلال احتياطات النفط التقليدي الموجودة في المناطق البعيدة أو ذات التضاريس والتراكيب الجيولوجية الصعبة أو في المناطق البحرية العميقة والشديدة العمق، ومن جهة ثانية ساهمت هذه الابتكارات والتقنيات الجديدة أيضا (الحفر الأفقي والكسر الهيدروليكي خصوصا) في طرق باب استغلال أنواع مختلفة من النفط غير التقليدي. وهذا هو المعطى الأساسي الذي أثار انقلابا حقيقيا في السوق النفطية وكان السبب الرئيسي في اتجاه الأسعار حاليا. حيث وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة، وهي المستهلك الرئيسي للنفط في العالم، قد استطاعت بفضل استغلال النفط الصخري مضاعفة إنتاجها تقريبا في مدة قياسية، حيث انتقل من مستوى إنتاج في حدود 5 مليون ب/ي في عام 2009 الى حوالي 10 ملايين ب/ي في عام 2015، وقلصت بذلك درجة اعتمادها على النفط الخارجي، بل وهناك من يذهب من الخبراء الى حد توقع تحقيق الولايات المتحدة الاكتفاء الذاتي بعد سنوات قليلة.¹⁴

جدول رقم 04: حجم احتياطات البترول التقليدي وغير التقليدي (المؤكد والمحتمل)

الوحدة : مليار برميل

المناطق الجغرافية	البترول التقليدي	غير التقليدي	المجموع	نسبة	غير
أمريكا الشمالية	310	1878	2188	85.8 %	
أمريكا اللاتينية	277	538	815	66.0 %	
أوروبا الغربية	91	25	116	21.6 %	
روسيا- أوراسيا	433	586	1019	57.5 %	
افريقيا	306	35	341	10.3 %	
الشرق الأوسط	1124	48	1172	04.1 %	
آسيا والهادي	1372	82	219	37.4 %	
المجموع	2678	3192	5870	54.4 %	

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، وورلد إنيرجي أوتلووك WEO، نوفمبر 2012.

ثالثا- معدل استعمال طاقات الإنتاج

يشتغل قطاع النفط منذ بداية التسعينيات بطاقته القصوى تقريبا، إذ يتجاوز معدل استعمال طاقة الإنتاج نسبة 90% (96% في 1996)؛ ويزيد الضغط في السوق كلما زاد هذا المعدل، وتتجه الأسعار نحو الارتفاع، لكن يبقى تأثير هذا العامل حسب بعض الدراسات القياسية محدودا، لأن مرونة العرض السعرية ضعيفة على المدى القصير، وضعيفة جدا ولا تتجاوز 0.6 على المدى الطويل.¹⁵

رابعا - طاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية

تعتبر طاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية من العوامل التي تحكم حركة الأسعار في السوق، حيث كلما ارتفعت الأسعار وزاد حجم الإيرادات النفطية الى درجة تزيد فيها عن حاجة اقتصاديات الدول النفطية، كلما زاد ميل هذه الأخيرة الى تخفيض مستويات الإنتاج. وقد خلصت دراسة نشرت عام 1989¹⁶ إلى نتيجة محتواها أنه عندما يبلغ سعر النفط مستوى معيناً أو يتجاوز سقفاً محدداً يبدأ عرض النفط في التراجع كلما زاد السعر، وذلك لسبب بسيط هو أن الاقتصاد يصبح غير قادر على استيعاب كل الإيرادات النفطية الجديدة. وكانت هذه الدراسة قد وضعت كفرضية أساسية وجود توازن يتحقق عند مستوى معين من الأسعار، أي وجود هدف ضمني يخص حجم الإيرادات المالية المطلوبة لدى كل دولة منتجة، وبعد تحقيق هذا الهدف تصبح الدولة المعنية أكثر ميلا إلى تخفيض حجم إنتاجها والمحافظة على احتياطياتها.

في هذا السياق، يمكن اعتبار فكرة الصناديق السيادية تجسيدا لأفكار هذه الدراسة والدراسات المماثلة لها، من حيث أن وجود هذه الصناديق في حد ذاته يعبر في حقيقة الأمر عن عدم قدرة الاقتصادات المحلية على استيعاب كل هذه الإيرادات المالية التي تتحول إلى فوائض مالية تزيد عن حاجة هذه الاقتصادات المحلية.

خامسا - مستوى نمو الطلب على البترول

يتحكم الظرف الاقتصادي العام في مسألة الطلب على النفط الخام في السوق، ما يشير الى وجود علاقة طردية ما بين حجم الطلب ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت معدلات النمو زاد الطلب على النفط الخام والعكس صحيح.

ما يلاحظ في العقد الأخير بخصوص مسألة نمو الطلب هو أن ارتفاع حجم الطلب القادم من البلدان الصاعدة والنامية كالصين والهند قد ألغى عمليا انخفاض الاستهلاك المسجل في البلدان

الصناعية الكبيرة. وعلى على سبيل المثال، فإن استهلاك الصين وحدها قد بلغ في سنة 2009 نسبة 9% من حجم الاستهلاك العالمي، وأصبحت بذلك تحتل المرتبة الثانية في جدول استهلاك النفط في العالم بعد الولايات المتحدة مباشرة.¹⁷

سادسا - قدرة بعض المنتجين على التأثير في السوق

إن المحدد الأساسي لقدرة منتج معين على التأثير في السوق هو حجم الاحتياطي الذي يملكه، حيث كلما كان هذا الاحتياطي كبيرا كلما كانت قدرة التأثير لدى البلد المعني كبيرة بدورها. وفي هذه المسألة تبرز مكانة ودور العربية السعودية باحتياطي في حدود 266 مليار برميل (حوالي خمس الاحتياطي العالمي)، وبقدرة إنتاج يومي تزيد عن 9 ملايين برميل (2015)،¹⁸ أي ما يمثل حوالي 13% من الانتاج العالمي، ما يسمح لها بالتأثير على حركة الأسعار في الاتجاه الذي يخدم مصالحها. وهو ما تبين بوضوح في الأزمة الأخيرة، من خلال عدم قبول العربية السعودية من الأول دعوات المنتجين الآخرين لتخفيض مستوى الإنتاج، واعتمدت في المقابل سياسة تدفع نحو المزيد من انخفاض الأسعار، وكل ذلك من أجل الضغط على منتجي النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة والمحافظة على حصتها ودورها في السوق.¹⁹

سابعا - المضاربة في الأسواق

لقد قُدِّر حجم المشتقات المالية من صنف المستقبلات التي تم تداولها في الأسواق في شهر ماي 2008 على سبيل المثال بـ 13.8 مرة حجم النفط الذي تم تداوله في الأسواق الحقيقية الفورية، ويؤشر هذا الرقم على أهمية هذه الأسواق وعلى أهمية مسألة المضاربة.

ويسود في ساحة الفكر الاقتصادي حاليا جدل كبير حول العلاقة الموجودة بين الأسعار والمضاربة في الأسواق المالية النفطية، ويتمحور الجدل أساسًا حول نقطتين: الأولى وتحص دور المضاربة في استقرار الأسعار في الأسواق النفطية، والثانية وتحص العلاقة بين سعر المشتقات المالية المتداولة في أسواق المشتقات وأسعار النفط في الأسواق الحقيقية، وأي السعرين يؤثر في الآخر.

فيما يخص النقطة الأولى، يوجد رأيان: رأي أول، ويرى أصحابه أن هذه المشتقات تؤدي دورًا إيجابيًا، وتساهم بشكل فاعل في استقرار الأسعار؛ ورأي ثانٍ، ويرى أصحابه خلاف ذلك، فالمضاربة في المشتقات تساهم وفق تحليلهم، في اضطراب السوق وتذبذب الأسعار *volatilité*.

وفي النقطة الثانية، يوجد رأيان أيضاً، وكل رأي تؤيده دراسات: رأي أول، ويرى أصحابه أن أسعار المشتقات المالية هي التي تؤثر في أسعار النفط الحقيقي؛ ورأي ثانٍ، ويرى أصحابه خلاف ذلك، أي أن أسعار النفط الحقيقي هي التي تؤثر في أسعار المشتقات المالية. وكل هذه الآراء المتباينة تؤشر بوضوح على أن الدراسات النظرية والتطبيقية لم تحسم بشكل قاطع في العلاقة بين السعيرين. من جهة أخرى، تشير الدراسات إلى ضرورة وأهمية التمييز بين نوعين مختلفين من سلوك المضاربة: السلوك المضارب بمفهومه التقليدي المعروف، والذي يعني توقع تطور الأسعار في اتجاه معين، ثم البناء على هذه التوقعات لانتهاز فرص تغير هذه الأسعار لتحقيق بعض الأرباح الرأسمالية، والسلوك الآخر للمضارب في السوق، والذي لا يهدف من ورائه المضارب سوى التحوط ضد أخطار السوق. وفي هذا، وفي دراسة لصندوق النقد الدولي،²⁰ أكد هذا الأخير أن أكثر عمليات المضاربة في أسواق المشتقات النفطية هي من الصنف الثاني، أي من صنف عمليات التحوط ضد أخطار السعر، بل وبيّنت الدراسة أن هذا السلوك لم يبق حكراً على أسواق المشتقات، وإنما انتقل حتى للأسواق الحقيقية الفورية، حيث أصبح سلوك الشركات في هذه الأسواق يتبع حركة المضاربة في أسواق المشتقات، فتلجأ الشركة إلى شراء كميات زائدة عن الحاجة بنية تخزينه فقط، تحوطاً من انقلابات الأسعار.

ثامنا - تطور سعر صرف الدولار

إن العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر البترول علاقة معقدة ومركبة، والآراء حول هذه المسألة متضاربة أيضاً، حيث توجد حجج نظرية تدعم رأياً يرى أصحابه أن سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر في سعر النفط، كما توجد حجج نظرية أخرى تؤيد رأياً مخالفاً يرى أصحابه أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار.

يرى أصحاب الأطروحة الأولى، أي أطروحة سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر على سعر النفط، أنه في ظل نظام صرف معوم - حيث يتغير سعر صرف عملة معينة باستمرار - فإن انخفاض سعر صرف هذه العملة - الدولار في هذه الحالة - في مقابل العملات الأخرى سينعكس إيجاباً على الدول المستوردة للنفط - دول الاتحاد الأوروبي مثلاً - لأن ذلك يعني لها انخفاضاً للسعر الحقيقي لبرميل النفط، وهو ما يشجعها على زيادة الطلب على هذه السلعة. لكن في المقابل، وعلى اعتبار الدولار هو عملة تسعير النفط، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار، أي في قوته الشرائية، ستؤدي بالضرورة

إلى انخفاض الدخول الحقيقية للدول المصدرة للنفط، وبالنتيجة إلى تراجع قدرة هذه الدول على الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج، وهو ما يؤثر على وفرة العرض على المدى المتوسط والطويل. ويرى أصحاب الأطروحة الثانية والتي مفادها أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار، أن كل ارتفاع في سعر البترول سيدفع نحو ارتفاع سعر صرف الدولار، على اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على هذه العملة التي تتم بها الصفقات، حيث يصبح المشتري في حاجة إلى وحدات نقدية إضافية لشراء برميل النفط الذي كان يشتريه من قبل بسعر أقل.

تاسعا - الضغوط والأحداث السياسية

إن العلاقة بين سعر النفط والأحداث السياسية مؤكدة، حيث أصبح تقليدا ارتفاع الأسعار عند كل اضطراب سياسي (حرب الخليج مثلا) وذلك بسبب مخاوف انقطاع الامدادات النفطية.

الخلاصة

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال هذا البحث هو أن أزمة الأسعار الحالية تختلف عن أزمات انهيار الأسعار السابقة من حيث إن عناصر جديدة قد لعبت دورا هاما في أزمة انهيار الأسعار الحالية، ونقصد بذلك تكثيف استغلال النفط الصخري والأنواع غير التقليدية الأخرى، بفعل التقدم التكنولوجي الحاصل، واتجاه البلد المستهلك الرئيسي ممثلا في الولايات المتحدة نحو الاعتماد أكثر على الإنتاج المحلي وتقليص حجم واردته بشكل كبير، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في السوق النفطية، وعليه فإننا نتوقع أن يستمر انخفاض الأسعار لمدة أطول، ولا ترتقب، على الأقل على المدى المتوسط، عودة مستوى الأسعار الى تلك المستويات المرتفعة المسجلة قبل عام 2014.

¹ د. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 248.

² د. حسين عبد الله، نفس المرجع، ص. 248.

³ خام برنت هو مزيج لخامات سبعة حقول مختلفة في بحر الشمال موصولة إلى ميناء الشحن بأنبوب واحد.

⁴ Pierre Jacquet & Françoise Nicolas ; « Pétrole : Crises, marchés, politiques » ; (Paris : Dunod, 1991) ; PP. 44-47

⁵ Nadine Bret-Rouzaut & Jean-Pierre Favennec ; « Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats » ; (Paris : Edition Technip, 2011) ; P. 51

⁶ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977)، ص. 240.

⁷ Jean-Pierre Favennec ; « Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie » ; (Paris : Editions Technip, 1998) ; p.34

⁸ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.123
⁹ تأسست أوبك عام 1960 والأعضاء المؤسسون هم فنزويلا وإيران والعراق والسعودية والكويت، ثم انضمت إليهم
تبعاً قطر عام 1961 وليبيا واندونيسيا في 1962، والإمارات العربية في 1967 والجزائر في 1969 ونيجيريا في
1971، ثم الإكوادور والغالون عام 1973 قبل أن تنسحب من المنظمة فيما بعد.
¹⁰ مديحة الحسن الدغدي، المرجع السابق، ص.13.

¹¹ Jean-Pierre Favennec, Op.cit., p.15

¹² Pierre Jacquet, Op.cit., p.14

¹³ Jean-Pierre Hansen & Jacques Percebois ; « Energie : Economie et politiques » ; 2^{ème}
édition ; (Bruxelles : Editions de boeck, 2014) ; PP. 192-214.

¹⁴ Opec, Annual Statistical Report 2016

¹⁵ Mourad Ayouz & Olivier Reymondon ; « Les fondamentaux du marché pétrolier ont-ils changé depuis la crise financière de l'été 2007 ? » in Diagnostic n° 8 ? Revue de COE Rexecode, Juillet 2008.

¹⁶ Jacques Cremer & Djavad Salehi-Isfahani ; « The Rise and Fall of Oil Prices : a competitive View » In Annales d'Economie et de statistique ; n° 15-16; 1989; pp. 427-454.

¹⁷ Rapport « Les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil » P.08

¹⁸ Opec, Annual Statistical Report 2016.

¹⁹ Yves Jégourel, « Dynamique de l'offre pétrolière, stratégies d'investissement et comportements de stockage : Un état des lieux » p.6

²⁰ Antoshin (S.) & Samiei (H.) ; « Cours du pétrole et déséquilibres mondiaux » in perspectives de l'économie mondiale, FMI Report, 2006.